السياسة الزراعية في الجزائر وتحديات التبعية الغذائية

أ./ شريفي محمد*

Abstract:

La présente étude essaye de suivre et diagnostiquer la nature de la politique agraire appliquée en Algérie avant et après les reformes économiques. Et essaye aussi d'analyser ces effets sur la situation de la sécurité alimentaire de pays. Ou on trouve que l'Algérie possède des ressources (naturelles, humaines et financières) favorables pour une relance du secteur agricole et réduire en premier temps la dépendance alimentaire. Mais le fait est que les politiques agraires adoptées par l'Algérie ont échouées dans l'ensemble.

Les mots clés: Politique agraire, **S**écurité alimentaire, **D**épendance.

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتشخيص طبيعة السياسة الزراعية المطبقة في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، ويحاول أيضا تحليل الآثار المترتبة على حالة الأمن الغذائي في البلاد، إذ ان الجزائر تمتلك موارد طبيعية البشرية والمالية مواتية لإحياء الزراعة الحد من التبعية الغذئية. ولكن السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر قد فشلت بشكل عام في تحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفلاحية، الأمن الغذائي، التبعية.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة البليدة 2

مقدمة:

تواجه الجزائر وعلى غرار معظم الدول النامية الأخرى تحديات كبيرة قد ترهن استقرارها العام ومسيرتها التنموية الشاملة، ولعل أهم هذه التحديات زيادة حدة تبعيتها الغذائية للخارج في معظم السلع الغذائية خاصة الإستراتيجية منها كالحبوب والألبان والزيوت، هذه التبعية تجلت من خلال ازدياد الفجوة بين كمية الطلب المحلي الذي يتزايد سنويا بوتيرة متسارعة يغذيها التزايد السكاني المطرد وبالمقابل محدودية العرض المحلي لهذه، حيث ورغم الجهود التي بذلتها الدولة في مجال تنمية القطاع الزراعي منذ الاستقلال، إلا أن هذه السياسات لم تفك عقدة الخروج من هذه التبعية. إن لجوء الجزائر إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة ولد آثارا سلبية وخيمة وتشوهات على مسار التنمية الشاملة، وذلك من خلال استنزافها لموارد مالية من العملة الصعبة وتحييدها عن الاستخدام الأمثل في الميادين الاستثمارية، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تملك مقومات هائلة (طبيعية، مالية، بشرية...) لبعث تنمية زراعية رائدة. وأمام هذا الوضع الحرج للواقع الغذائي في الجزائر وجب الوقوف عند سؤال جوهري والذي ارتأينا اعتماده كإشكالية لهذا البحث والمتمثل في:
ما هي طبيعة السياسة الزراعية المعتمدة في الجزائر وما أثرها في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية الغذائية للخارج؟
وللإجابة على هذا التساؤل الجوهري ارتأينا ضرورة وضع الفرضية الأساسية التالية: **أن السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر لم تكن كافية لمعالجة الوضعية العامة للأمن الغذائي.**

1) تقديم السياسة الزراعية والأمن الغذائي:

تنعكس حصيلة الأداء الاقتصادي للسياسات الزراعية في مستوى الرفاهية الاقتصادية التي توفرها للمجتمع من خلال توفير القدر الكافي من السعرات الحرارية الضرورية التي توصي بها المنظمات الصحية الدولية[1]، كما يعتبر توفير المستويات الكافية من الغذاء لأفراد المجتمع أحد المحددات الرئيسية لأدائهم الإنتاجي وزيادة مردود يتهم، كما أن هناك ربط بين مستويات الرفاهية الاقتصادية في المجتمع ونجاعة أداء السياسات الزراعية.

1-1) تعريف السياسة الزراعية والأمن الغذائي:

تعتبر السياسة الزراعية أحد الفروع الرئيسية للسياسة الاقتصادية، فهي عبارة عن "مجموعة القرارات التي تستخدمها السلطات العمومية والتي تعبر عن تصرفات واعية، منسجمة وهادفة في المجال الاقتصادي"[2].

⊕ تعريف السياسة الزراعية:

السياسة الزراعية هي عبارة عن "مجموعة من البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع"[3].
للإشارة أن هناك تباين واختلاف للسياسات الزراعية من دولة لأخرى نظرا لتباين الموارد المختلفة المتوفرة بالإضافة إلى تباين المنطلقات الفكرية في النظرة إلى هذه السياسات وكيفية تطبيقها.
تبنى السياسة الزراعية على أساس ثلاثة محاور، لا يجوز التقليل من أهمية أيّ منها، ولا يجوز إلا أن توفى حقها من التخطيط والتحليل ووضع البرامج المستقبلية لمتابعتها، وهي[4]:

- مشكلات القطاع الزراعي وسبل حلها؛
- واقع القطاع الزراعي من حيث الكم والكيف وسبل الحفاظ عليه وتطويره؛
- والاقتصاد الزراعي كمدخل للتنمية الاقتصادية الوطنية.

⊕ تعريف الأمن الغذائي:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي مسألة في غاية الأهمية حيث باتت تؤرق كثيرا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات. والجزائر واحدة من بين دول شمال إفريقية النامية التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء. ولم يفض ذلك الدعم الحكومي المضطرد للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين والفلاحين والقضاء على الاستيراد كلية، ولكنه ساهم في الحد من الاعتماد بشكل نسبي على استيراد المواد الغذائية أو بعضها[5].

يمكن تعريف الأمن الغذائي بصيغ عدة منها:

- هو محاولة تأمين الاحتياجات الغذائية للأفراد في ظل وجود نقص حاد في الموارد الغذائية وعجز عن توفيرها مما يدفع الدول إلى إتخاذ سياسات محددة ومنوطة بتوفير تلك الاحتياجات للأفراج في ظل عولمة وازمات عالمية[6]؛
- هو الذي " يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة" (تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة FAO)[7]؛
- أما ، فيعرفه بأنه إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم (تعريف البنك الدولي)[8].

تعتبر التبعية الغذائية من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هذا ما جعل الدول المتقدمة تفرض سيطرتها ونفوذها عليها، فالدول السائرة في طريق النمو تعتبر دولا زراعية بالدرجة الأولى، إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي يجعلها تحقق الإكتفاء الغذائي الذاتي، ويرجع ذلك أساسا إلى الأنماط والنماذج التنموية المنتهجة التي إستوردتها من دول أخرى، مما جعلها لا تتناسب مع المحيط الذي طبقت فيه[9].

مع بداية الربع الاخير للقرن العشرين، اخذت قضية الأمن الغذائي تتخذ مسارات أسرع نجم عنها العديد من الازمات فهدتت ومازالت تهدد مئات الألاف من الناس في العالم بالموت جوعا حيث تقدر منظمةالأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن نسبة الطفال المعرضين للكاعة بحلول 2025 يقارب من 500 مليون طفل[10].

1-2) تحديد السياسة الزراعية:

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة[11].

فروع السياسة الزراعية:

يمكن النظر للسياسة الزراعية على أنها مجموعة من السياسات الفرعية التي تتداخل فيما بينها وتعمل في آن واحد لتحقيق الهدف الأساسي للسياسة الزراعية، وأهم هذه السياسات تتمحور أساسا في:

السياسة الإنتاجية:

يقصد بالسياسة الانتاجية تلك الإجراءات التي ترتبط بتنظيم عمليات الإنتاج الزراعي، وقد تكون سياسة طويلة الأجل تهدف إلى: تحسين إنتاجية الأرض، زيادة المساحة المزروعة، زيادة كفاءة كل من رأس المال المادي والبشري (سياسة تطوير الموارد

الزراعية). وبالمقابل قد تكون سياسة ظرفية (قصيرة الأجل) ترتبط أساسا بتخصيص الأراضي وتحديد المساحات لإنتاج محاصيل معينة لإشباع الحاجات.
هناك العديد من الأسباب التي تتثر في عملية الإنتاج الزراعي منها[12]:

- ✓ **العوامل الديموغرافية:**

صاحب نمو معدلات الزيادة السكانية زيادة الطلب على السلع الغذائية مع التغير في توزيع السكان بين الريف والحضر مما إدى إلى حرمان المناطق الريفية من الأيدي العاملة بالزراعة وتراجع أداء القطاع الزراعي. ومع تحسن أسلوب المعيشة وانتشار الرفاهية في معظم الدول العربية وارتفاع مستوى الدخل للفرد ادى غلى تغير نمط الاستهلاك ولتوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية.

- ✓ **العوامل الطبيعية:**

ويقصد بها تلك العوامل المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية والموارد المائية، وكذلك تتعرض مساحة الاراضي الصالحة للزراعة إلى عوامل تدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف بالماء والهواء وتملح الاراضي بالإضافة إلى الزحف العمراني وإقامة مشاريع شبكات الصرف كل هذا له دور كبير في ضعف قدرة التربة على الإنتاج الوفير.

- ✓ **والعوامل الاقتصادية:**

تضخم القطاع العام حيث تمثل مساهمة القطاع العام في الاستثمار والتشغيل أكثر من 50%, وكذلك تواضع الانداج الاقتصادي في السوق العالمية.

- **السياسة السعرية:**

وهي كل الإجراءات والقرارات التي تتعلق بأسعار المدخلات والمخرجات الزراعية[13]، والتي من خلالها يتم التأثير على أسعار السلع الغذائية وذلك بوضع أسعار جبرية للمنتجات الأساسية قصد ضمان استمرار تدفق المستوى الغذائي المعتاد الذي توصي به المنظمات والهيئات الدولية المختصة، لجميع فئات المجتمع بأسعار مستقرة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء، كما أن هناك إجراءات وسياسات تقوم بها الدولة لحماية مصالح المنتجين وذلك بواسطة أدواتي السياسة المالية والنقدية.

- **السياسة التسويقية:**

وهي مجموع الأنشطة المتعلقة بتحويل، تخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي أو الأجنبي. وتبرز أهمية التسويق الزراعي في أنه يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وانتظام تموين السوق من هذه المنتجات دوريا.

- **والسياسة التمويلية:**

تعتبر العملية التمويلية المحور الأساسي الذي تبنى عليه السياسة الزراعية، حيث من خلالها يتم تدبر الأموال اللازمة لتوفير أو تطوير وسائل الإنتاج أو الخدمات المرتبطة بالعملية الإنتاجية في المجال الزراعي. وتتمحور طريقة تمويل القطاع الزراعي أساسا في الائتمان الفلاحي الذي تقدمه بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الدولة للقطاع.

- **مؤشرات ومعايير تحليل السياسة الزراعية:**

كل سياسة زراعية معتمدة من طرف أي دولة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء الهيكلية أو البنيوية منها أو الظرفية، ولتحليل مدى نجاعة السياسات الموضوعة تستخدم مجموعة من المعايير أو المؤشرات لعل أهمها[14]:

- **معدل النمو:**

من خلال معدل النمو، نقيس نمو الناتج الزراعي من فترة لأخرى سواء بالنسبة لمنتج معين أو حسب منطقة معينة.

- **حجم الاستثمار الزراعي:**

إن زيادة وتطوير الاستثمار الزراعي بشقيه العام والخاص يعتبر من بين الأهداف الرئيسية لأي سياسة زراعية نظرا لدوره الكبير في زيادة معدلات نمو القطاع الزراعي وتحسين أداءه.

- **إدخال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة:**

إن المكننة الحديثة والمتطورة بالإضافة إلى البحث والإرشاد الفلاحي المبني على القواعد العلمية الحديثة يؤديان إلى زيادة المردودية الإنتاجية.

- **الائتمان الزراعي:**

يعتبر الائتمان الزراعي محددا رئيسيا وهاما في تمويل العمليات الإنتاجية أو التسويقية وغيرها وبالتالي فمعرفة حجم الائتمان الزراعي وهيكلته ووجهته حسب المناطق أو حسب المحاصيل بالإضافة إلى مدى سهولة تحصيله من طرف الفئات المعنية يعتبر مؤشرا محفزا لتفعيل أداء السياسة الزراعية.

- **مؤشر آليات تسيير المخاطر:**

نظرا لتميز الطلب على الغذاء عموما بعدم مرونته خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية يضاف إلى ذلك التذبذبات الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها سوق المنتجات الزراعية سواء بسبب التقلبات المناخية أو الظروف السياسية أو الأمنية أو حتى الاقتصادية، هنا يأتي دور مؤسسات التأمين الزراعي لمواجهة الآثار السلبية للعوائق المذكور سابقا، وبالتالي فكلما توفرت آليات تأمين هذه المخاطر كلما قللت من تذبذبات سوق المنتجات الزراعية.

- **ومؤشر التركيبات المحصولية وأوزانها النسبية:**

إن معرفة التركيبة المحصولية لمختلف المنتجات الزراعية من سنة لأخرى تعتبر مؤشرا هاما لمعرفة مدى نجاح السياسات الزراعية الموضوعة في تحقيق الأهداف المحددة خاصة ما تعلق الأمر بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والضرورية كالحبوب والألبان والزيوت.

2) السياسة الزراعية في الجزائر:

إن طبيعة السياسة الزراعية حددت حسب النمط الاقتصادي الذي تبناه الجزائر، وبالتالي اتجاهات السياسة الزراعية تتحدد وفق متطلبات الخطة التنموية الشاملة.

2-1) السياسة الزراعية قبل الإصلاحات:

قبل الخوض في تقييم معالم السياسة الزراعية في هذه الفترة، وجب الإشارة إلى التغير الجذري في الإستراتجية العامة للدولة في المجال الاقتصادي، فبعدما كان التركيز في فترة السبعينات من القرن الماضي على الاستثمارات الكبرى في المجال الصناعي، تخلت الدولة على هذا النهج وفتحت المجال أمام الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج ضد الندرة الذي خصص له سنة 1982 مبلغ 10 مليار دولار[15].

- **قلة الاهتمام بالزراعية:**

يمكن تركيز التحليل على المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1984) و(1985-1989) نظرا لأن المخططات التنموية السابقة لم تعط الأهمية اللازمة للسياسة الزراعية حيث كان النموذج الاقتصادي للتنمية مركزا على الصناعات المصنعة، أي إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى، وبالنسبة لأهداف المخططين المذكورين للنهوض بالقطاع الزراعي حددت مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في[16]:

- العمل على تحسين الظروف العامة التي تمس القطاع الزراعي على المستوى الإنتاجي؛
- العمل على تفعيل القطاع الزراعي للاضطلاع بتلبية الطلب المحلي ومنه تقليص التبعية الغذائية للخارج وذلك من خلال التوسع الرأسي والأفقي (تكثيف الإنتاج، الاستصلاح...)؛
- العمل على تحسين النظام التسييري للقطاع باعتماد نوع من المرونة واللامركزية في التموين، الإنتاج والتسويق؛
- تدعيم الزراعة الإستراتيجية (خاصة الحبوب)؛
- تطوير مجال الري والأنشطة المكملة؛
- والنهوض بالمناطق الريفية وتحسين الوضع المعيشي للفلاحين.

- **تقييم السياسة الزراعية:**

إذا أردنا تقييم السياسة الزراعية التي تبنتها الجزائر قبل الإصلاحات يمكن استقراء ما يلي:

- **على مستوى السياسة الإنتاجية:**

نلاحظ أنه ورغم المجهودات التي بذلت والإمكانيات التي وفرت خاصة في بداية الثمانينات من خلال برنامج التوسع الأفقي (الاستصلاح في المناطق الصحراوية بدءا من سنة 1983)، ومحاولة توفير التمويل لهذا القطاع باعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة

1982 كبنك متخصص لتمويل الأنشطة الفلاحية وتسهيل إجراءات منح القروض بالإضافة إلى تشجيع التملك العقاري في المناطق الريفية الصحراوية، إلا أن الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب بقي مستقرا والسبب في ذلك يعود إلى:

- الظروف المناخية غير المواتية (الجفاف)؛
- تقلص المساحة المخصصة للحبوب نظرا لتقلص العائد مقارنة بالخضروات؛
- الميل إلى الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك على حساب الإنتاج نظرا لليسر المالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في النصف الأول للثمانينات، يضاف إلى ذلك سهولة اقتراض العملة الصعبة من الخارج؛
- تغليب الطابع والدور الاجتماعي على الاقتصادي في تسيير واستغلال المزارع الاشتراكية، وبالتالي عدم إعطاء أهمية للنجاعة الاقتصادية وتفشي ظاهرة التبذير والإسراف لدى الفلاحين للمحاصيل الزراعية والموارد الأخرى؛
- البيروقراطية الكبيرة التي ولدت تقطعات متعددة في الدورة الإنتاجية (التموين، الإنتاج، التسويق)؛
- والزحف الكاسح للاسمنت على الأراضي الزراعية الخصبة.

على مستوى السياسة السعرية والسياسة التسويقية:

تتمحور أهمية السياسة السعرية والتسويقية على العموم في توزيع وتخصيص الموارد المالية بين أنواع الإنتاج، توزيع الإنتاج بين المستهلكين حسب الاستخدام، توزيع وتخصيص الدخول، وعلى العموم تحقيق مصلحة طرفين متناقضين: – المستهلكين والمؤسسات التصنيعية والقطاع التصديري– المزارعون والمنتجون.
أما اضطلاع الدولة بالعملية التسويقية للمنتجات الزراعية (خاصة الحبوب)، وذلك من خلال بعض الدواوين ولد اضطرابات متعددة في التموين سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين نظرا للبيروقراطية الإدارية وأسباب أخرى.

على مستوى السياسة التمويلية والاستثمارية:

تعتبر السياسة التمويلية والاستثمارية من أهم أدوات السياسة الزراعية في تخصيص الموارد المالية اللازمة للعملية الإنتاجية، فمن خلال اضطلاع الخزينة العمومية بتمويل الاستثمارات المخططة للقطاع الفلاحي الاشتراكي بالنسبة للقروض طويلة الأجل واضطلاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالقروض متوسطة وقصيرة الأجل هذا التمويل خصص للجوانب التالية: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني والعتاد. ومما يلاحظ أنه ورغم الزيادة المعتبرة في حجم القروض المقدمة إلا أن نسبة تحقيقها بقي ضعيفا ففي سنة 1982 بلغت هذه النسبة 23% بينما لم تتجاوز في أحسن الحالات 45% (سنة 1986)، هذا التدني في نسبة تحقيق الاستثمارات يرجع أساسا إلى الصعوبة الميدانية في التجسيد(عراقيل إدارية، تداخل الصلاحيات، نقص الكفاءة اللازمة للعنصر البشري...)[17].
وعلى العموم وإذا أردنا تقييم أداء السياسة الزراعية بصفة عامة قبل الإصلاحات، حيث ورغم الإمكانيات المختلفة: طبيعية، بشرية ومالية ومن خلال المعطيات الإحصائية نلاحظ أن إجمالي الإنتاج الزراعي سنة 1970 كان 5771,18 ألف طن بمتوسط نصيب للفرد من الإنتاج 449,88 كلغ للفرد، وفي سنة 1986 بلغ الإنتاج 6939,2 ألف طن بمتوسط نصيب للفرد من الإنتاج بـ:308كلغ إذن أهم ملاحظة يمكن إبداءها هي تدني متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، وبالتالي يمكن الإقرار بأن السياسة الزراعية المتبناة لم تواكب في أدائها تطور حجم السكان وبالتالي زادت التبعية الغذائية للخارج.

2-2) السياسة الزراعية والإصلاحات:

عند الحديث عن السياسة الزراعية من خلال الاصلاحات الواجب تنفيدها، يكون من اللازم العمل على تحقيق توفير السلع الزراعية للاستهلاك، وبالتالي تعظيم أرباح المنتجين الزراعيين. وعليه، لا بد من التعرف على السياسة الزراعية في الجزائر التي لم تنجح في القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعي اللاثق.

⊕ أول ملامح الاصلاح الزراعي:

إن الأزمة النفطية لسنة 1986 أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وبالمقابل كشفت النقاب عن الاختلال الهيكلي والمزمن الذي كان يميز الاقتصاد في كل قطاعاته.إن أول إجراء تعديلي وإصلاحي بالنسبة للقطاع الزراعي. وتجلى ذلك في أمور عدة:

✚ إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية:

تجسد من خلال في القانون 87- 19 المؤرخ في 1987/12/08 والذي نص على حل المزارع الاشتراكية باستثناء المزارع النموذجية والمزارع المنتجة للبذور والمشاتل، وبالمقابل تم تكوين مستثمرات فلاحية جديدة تتميز بصغر حجمها يمنح حق استغلالها لمجموعة أفراد. لكن تطبيق هذا القانون واجهته عمليا مجموعة من العيوب لعل أهمها[18]:

- مشكل الاستفادة غير الشرعية لأشخاص لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة؛
- التوزيع غير العادل لوسائل الإنتاج؛
- التأخر في تسليم العقود الإدارية للمستثمرات؛
- عدم الانسجام بين أعضاء المستثمرة نظرا للتسرع في تكوين المجموعات.

✚ والتوجيه العقاري:

انطلاقا من العيوب التي ميزت القانون 87-19 سارعت السلطات سنة 1990 إلى إصدار القانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 والمتضمن التوجيه العقاري والذي كانت أهدافه تتمثل أساسا في:

- تسوية النزاعات المتعلقة بالملكية العقارية الناتجة عن إصلاحات الثورة الزراعية؛
- التحديد الدقيق للأراضي الزراعية ومحاولة حمايتها خاصة من الزحف العمراني على مشارف المدن السهلية؛
- ومحاربة ظاهرة الإهمال في استغلال الأراضي.

وعموما مبررات إصلاح سنة 1990 تتمثل في تدارك نقائص الإصلاحات السابقة بالإضافة إلى إضفاء الاستقلالية في الاستغلال بالنسبة للمستفيدين.

⊕ ضعف السياسة الزراعية:

لا تمثل المساحة الفلاحية المستغلة في الجزائر إلا 3% من المساحة الإجمالية، حيث تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة إذا قارنها بالتوزيع السكاني، وهي في تراجع من سنة إلى أخرى[19].

- **عوائق القطاع الفلاحي:**

تواجه الفلاحة في الجزائر عوائق ثلاثة كبرى هي[20]:

1. عائق طبيعي متصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره. مناطق (التل، والسهوب، وواحات الجنوب) بالجزائر، وكباقي دول البحر الأبيض المتوسط، فإن عدم القدرة على التلاؤم مع الطبيعة، والضعف في مقاومة التحديات البيو–مناخية تنتظم كلها من أجل إضفاء خصوصية بارزة للفضاء الجزائري، الذي يتميز جزء كبير منه بتأثير مناخ جاف، وجُدْبِ الأرض؛
2. عائق اجتماعي متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية: احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية. وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات–أين تكونت الملكية– والتملك الجماعي، والاستغلال المكثف للأرض و"طرق الحياة" المتصلة بـ "بالزراعة الرعوية"، حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها.
3. العائق التقني الذي يرتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر: غياب التكثيف الزراعي، صعوبات التطبيق لنموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة وظروف المناخ.

- **ضغوط القطاع الفلاحي:**

رغم أن القطاع الفلاحي قد تعرض لإصلاح عميق مع إعادة هيكلة القطاع العمومي المنتج والهيئات ومصالح الدعم الفلاحي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، ولتحرير المبادرات، فإنه ظل يواجه ضغوطا ما تزال ماثلة نذكر منها[21]:

- عدم كفاية الإستثمارات في المستثمرات والتأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج؛
- عدم الإحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب عدم إنتظام الأمطار حسب المناطق والفصول (تطوير السقي التكميلي، تسويق البذورو نباتات مكيفة مع ظروف الجفاف والمناخ الشبه الجاف في الجزائر وتكييف تقنيات الزراعة والجدول الزمني الفلاحي...)؛
- ضعف تعبئة الموارد المائية)وضع هياكل أساسية لري الأراضي الزراعية قيد الإستغلال بتكاليف عالية جدا، وبهندسة غير ملائمة، سواء كان الري كليا أو جزئيا، سوء برمجة وتنسيق المستثمرات المخصصة لجلب المياه وتجهيزات الري المحوري متأخرة عن إقامة أشغال تعبئة الموارد المائية...)؛
- قصور خدمات د عم المستثمرات الفلاحية كما وكيفا وعدم إستكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي؛
- قصور جهاز مكافحة المخاطر وسيرورة تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن الضغط على الأراضي العبور وكثرة عدد الحيوانات في المرعى الواحد، وانحسار الغابات، والتلوث الحضري والصناعي (التعرية، التحصر، التملح، نزوح الرملي)؛

- عدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة الغرف الفلاحية وجمعيات المنتجين ومجالس الفروع المهنية المشتركة؛
- ومطابقة النصوص التشريعية مع حركية الإصلاحات وإعادة الهيكلة (النصوص التي تحكم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية للأراضي الخاصة بالدولة...).

معالم السياسة الزراعية الجديدة:

يمكن تشخيص أهم معالم السياسة الزراعية في الإطار الجديد في العناصر التالية:

السياسة الاستثمارية والتمويلية:

لقد كان من نتاج قصور القطاع الاشتراكي عن تحقيق الأرباح أن تراكمت ديونه تجاه بنك الفلاحة والخزينة العمومية حيث وصلت قيمة 15 مليار دينار وبنسبة 80% من الناتج المحلي الخام الفلاحي لسنة 1984، لذا ومنذ اعتماد استقلالية البنوك سنة 1988 وخروج الخزينة العمومية عن الدائرة التمويلية، تقلص الدعم المالي للقطاع الفلاحي واعتمدت البنوك قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض أدت إلى تقلص كبير في حجم القروض المقدمة للمستثمرات الفلاحية، حيث وصلت القروض الممنوحة للقطاع الزراعي سنة 1994 قيمة 238.7 مليون دينار بعدما كانت 682.5 مليون دينار سنة 1991 و4723 مليون دينار سنة 1987[22].

أما انطلاقا من سنة 2001 نلاحظ أن الدولة أعطت أهمية بالغة للقطاع الفلاحي والريف خاصة في إطار البرامج الإنعاشية الكبرى، وتجسد هذا الاهتمام من خلال الدعم المالي الكبير المباشر أو تسهيل الحصول على القروض بالإضافة إلى قرار مسح ديون الفلاحين، ومن خلال معاينة الأرقام الإحصائية نلاحظ أن هذه الإجراءات بدأت تعطي ثمارها سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى حجم الاستثمار والتشغيل.

السياسة السعرية والتسويقية:

إن بدء اعتماد اقتصاد السوق في بداية التسعينات من خلال تحرير الأسعار واعتبار أن هذا التحرير (والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار) سيلعب دورا تحفيزيا بالنسبة للمنتجين في رفع وزيادة الإنتاج، للإشارة أن هذا التحرير للأسعار استثنيت منه بعض المنتجات الأساسية كالحبوب والبقول الجافة مع إبقاء الدعم للمنتجات ذات الامتياز كالخبز والدقيق والحليب[23]، إن الملاحظ من تطبيق حرية الأسعار في تلك الفترة أنها أدت إلى ارتفاعات هائلة في أسعار السلع الغذائية نتيجة قلة العرض المرتبط بضعف الإنتاج المحلي وتقلص الاستيراد بفعل الضائقة المالية الكبيرة التي عانت منها الجزائر ومنه فآلية الأسعار لا يمكن أن تؤدي دورها في ظروف استثنائية كالتي عاشتها الجزائر في تلك الفترة (هجرة الأراضي بفعل الظروف الأمنية، عدم استكمال إجراءات الدخول في اقتصاد السوق...)، أما في الجانب التسويقي فيلاحظ في النصف الأول للتسعينات أنه غلب عليها عموما التذبذب نتيجة الندرة وعدم استكمال الإطار القانوني المنظم لهذه العملية.

السياسة الإنتاجية:

إن الملاحظ أن السياسة الإنتاجية منذ الوهلة الأولى للإصلاحات كانت تهدف إلى محاولة تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي المحلي لتقليص التبعية الغذائية للخارج خاصة ما تعلق الأمر بالمنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الضروري والواسع، لكن الظروف الصعبة التي ميزت تلك الفترة خاصة الأمنية منها وما تولد عنها من هجرة كبيرة للأراضي

من طرف الفلاحين بالإضافة إلى العسر المالي الكبير الذي عانت منه الجزائر نتيجة تدني أسعار المحروقات بالإضافة إلى عوامل أخرى حالت دون نجاح السياسة الإنتاجية من التوسع الأفقي في الإنتاج أو زيادة كفاءة أداء الرأسمال المادي أو البشري.
لا يزال الإنتاج الزراعي في الجزائر قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، وما زالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 1984,8 مليون دولار في 1980 إلى 2600,2 مليون دولار في سنة 1996 ثم إلى 3007,44 في 2006. ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة حجم العجز الغذائي من 1864,5 مليون دولار في 1980 إلى 2886,4 مليون دولار في 1994، ثم انخفضت نوعا ما إلى 2464,4 مليون دولار سنة 1996 ثم بلغت 3580,25 مليون دولار سنة 2006. أما نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمتمثلة في مساهمة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب على الغذاء، فقد تراوحت بين 58% سنة 1980 و66%سنة 1996، وهذه المؤشرات الرقمية توضح مدى المشكلة في تأمين الغذاء اللازم للسكان وما يتطلبه ذلك من تخصيص موارد بالعملات الأجنبية لاستيراد الغذاء اللازم وما يتبع ذلك من أعباء اقتصادية وسياسية ومالية[24].

والمخطط الوطني للتنمية الريفية لتنمية الريف وتقليص التبعية الغذائية:

تعتبر قضية التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة والتي يمكن تعريفها بأنها: "مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان الريفيين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، ويرجع في منأى عن الآثار السلبية والتناقضات الهيكلية التي يعيشها الريف الجزائري، خاصة بعد التأكد من فشل وإلى حد كبير للسياسات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال في تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها تحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي وتقليص التبعية للخارج، لكن الجزائر وجدت في عوائد المحروقات وسيلة لتغطية العجز الهيكلي والمتراكم للقطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار من خلال قانون المصالحة الوطنية تم التخلي عن برنامج التعديل الهيكلي ومباشرة برنامج إنعاش من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي هو عبارة عن إستراتيجية كلية متكاملة تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي. وقد خصص له غلاف مالي قدره 65 مليار دينار جزائري[25].

3) السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر:

تعتبر قضية الأمن الغذائي التي تواجه الجزائر على غرار الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الإستراتيجية كالحبوب من أهم التحديات الكبيرة، حيث في ظل التزايد المستمر للطلب الاستهلاكي المرتبط أساسا بتسارع الوتيرة السكانية وازدياد الوعي بضرورة الرفع والتنويع في المستوى والنمط الاستهلاكي للأفراد، لكن وتيرة التزايد في الطلب لم تسايرها زيادة مماثلة في الإنتاج الأمر الذي زاد في حدة واتساع الفجوة الغذائية والتي تجد في الاستيراد المصدر الأساسي لسدها. وبحكم أن الجزائر تملك طاقات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة وإمكانيات أخرى غير مستغلة مع إمكانيات التوسع في الأراضي المسقية في الجنوب، يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، ولا يتحقق هذا إلا بتظافر جميع جهود القطاعات الأخرى[26].

3-1) واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة، ذلك أن البلاد تحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعدد سكان يتجاوز 30 مليون نسمة، وبفاتورة متوسطة تقدر بـ :2.5 مليار دولار سنويا. إن التوجهات ذات الطابع الصناعي "الصناعة المصنعة"، المنتهجة منذ السبعينيات من القرن العشرين من جهة، والإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية) المطبقة غداة الاستقلال (جويلية 1962) من جهة أخرى تفسر من وجهة نظر أدبيات الاقتصاد المهيمن هذه التبعية الغذائية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة[27].

⊕ استمرار ضعف الانتاج الزراعي:

يمكن الإقرار بأن الجزائر وعلى غرار الدول النامية، مازالت تعاني من مشكلة قصور إنتاجها المحلي على تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من الحبوب وبالتالي استمرار تبعيتها الكبيرة في هذا المجال إلى الخارج والسبب في هذه الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك يرجع أساسا إلى أن الوضعية الإنتاجية ما زالت تعوقها مجموعة من المحددات والعراقيل لعل أهمها:

- قلة التوسع في المساحة المخصصة لزراعة للحبوب مقارنة بالإمكانيات من الأراضي الزراعية المتوفرة والمتاحة؛
- انخفاض الإنتاجية الزراعية؛
- الاعتماد عموما على الري التقليدي (الأمطار)؛
- وعدم استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وعدم الاستفادة بالقدر الكافي من نتاج البحث العلمي في الميدان الزراعي (الهندسة الوراثية...).

ولتوضيح التبعية الغذائية للجزائر نعرض جدول نوضح فيه وضع المنتجة الغذائية في الجزائر.

الجدول (1): مركبات الحليب البقري

المواد الغذائية المنتجة محليا	المواد الغذائية المستوردة	المواد الغذائية المصدرة
الحبوب الاستهلاكية	الحبوب الاستهلاكية	تمور وخمور ومشروبات كحولية
اللحوم البيضاء والحمراء والبيض	اللحوم و منتوجات الحليب والبيض	زيوت وزيتون
بطاطا وخضار	بطاطا وخضار وبقول	جلود
طماطم وتمور	السكر والسكريات	خضار وتبغ
زيتون وحمضيات وفواكه	الدهون والزيوت الغذائية	
	القهوة والشاي والتوابل	

المصدر: عامر عامر أحمد، «محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر»، مجلة "الباحث"، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 08، 2010. ص ص 25-36.

- **استمرار ضعف الاكتفاء الذاتي:**

نؤكد ما سبق بعرض تدهور معدل الاكتفاء الذاتي للفترة (2012/2000).

الجدول (2): تطور إنتاج الحبوب، الاستيراد ومعدل الاكتفاء الذاتي للفترة (2012/2000)

الوحدة: قنطار

السنوات	الإنتاج	الاستيراد	الاستهلاك (الإنتاج+الاستيراد)	نسبة الاكتفاء الذاتي (الإنتاج/الاستهلاك)
2000	9.342.190	74.189.170	83.531.360	٪11,2
2001	26.591.760	65.567.980	92.159.740	٪28,85
2002	19.529.250	84.690.650	104.219.900	٪18.73
2003	42.659.620	68.172.880	110.832.500	٪38,5
2004	40.328.280	68.629.520	108.957.800	٪37
2005	35.274.335	82.029.340	117.303.675	٪30
2006	40.177.450	71.616.620	111.794.070	٪35,93
2007	36.019.070	69.718.510	105.737.580	٪34,06
2008	15.356.665	87.887.850	103.244.515	٪14,87
2009	61.236.632	78.995.880	140.232.512	٪43,66
2010	45.585.620	81.199.090	126.784.710	٪35,95
2011	72.155 4.42	106.455.160	148.927.315	٪28,51
2012	533 .371.51	98.603.440	149.974.973	٪34,15

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2013.

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن مستويات الإنتاج المحلي من الحبوب خلال الفترة (2000–2012) لم تغطي وفي أحسن الأحوال 50٪ من الاحتياجات الاستهلاكية الكلية للمواطنين حيث كانت نسبة الفجوة الغذائية سنة 2000 تقدر بـ: 11,2٪ فقط وهي نسبة ضعيفة جدا ثم ترتفع في السنة الموالية إلى 28,85٪ ثم تنخفض بعد ذلك إلى 18,73٪ ثم ترتفع خلال الفترة 2007/2003 لتتجوز 30٪ سنويا لتنخفض من جديد سنة 2008 إلى 14,87٪ ثم بعد ذلك تبقى تدور في السنوات التالية في حدود 30٪، إن العجز الملحوظ في الإنتاج الوطني من الحبوب بمختلف أنواعها خاصة القمح اللين وبعض أنواع الحبوب الصيفية فتح المجال أمام اللجوء إلى الاستيراد حتى أضحت الجزائر من بين الدول الأولى في العالم المستوردة لهذه المادة الحيوية، وهنا يطرح التساؤل في مدى نجاعة الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم سنة 2002 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDRA) أو حتى مخطط التجديد الريفي سنة 2006.

أما بالنسبة لبداية الألفية الثالثة، فنلاحظ أن الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات أثر في زيادة وتيرة اللجوء إلى الاستيراد، ويمكن استقراء ذلك من خلال مؤشرات الاستيراد. فنلاحظ سنة 2000 أن نسبة الكمية المستوردة من الحبوب إلى إجمالي الاستهلاك كانت في حدود 88,8٪ وفي سنة 2005 كانت 70٪ لتعاود الارتفاع هذه النسبة إلى 85,13٪ سنة 2008 أما في سنة 2009 والتي تعتبر السنة المثالية في حجم الإنتاج المحقق فبلغت 56,34٪ من الاحتياجات الاستهلاكية للبلد، إن الملاحظ من خلال هذه الأرقام أن الجزائر مازالت تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الحبوب الذي يعتبر مكون أساسي في مشكلة الأمن الغذائي للجزائر، فلا البرامج التي اعتمدتها الدولة منذ مطلع الألفية الثالثة من خلال البرامج التنموية الشاملة أن تفك عقدة التبعية في هذا المجال الحساس الذي تزداد خطورة بتوجهات السوق الدولية للحبوب التي تحكمها في كثير من الأحيان اعتبارات غير اقتصادية.

أما فيما يخص الوضعية الاستهلاكية بالنسبة للفرد الجزائري، نلاحظ أنه خلال عشرية التسعينات لم تشهد تطورا ملحوظا والسبب في ذلك يرجع أساسا إلى:

- وتيرة السكان المتسارعة التي لم تواكبها زيادة مماثلة في الإنتاج نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي مر بها البلد؛
- الظروف المالية الصعبة التي واجهت الجزائر في تسعينات القرن الماضي؛
- التكلفة الإضافية للاستيراد بعد جولة الاوروغواي من خلال ارتفاع أسعار السلع الغذائية على مستوى السوق الدولية خاصة منها السلع الأساسية؛
- والتكتلات الدولية وتأثيرها في توجيه الأسعار والاستهلاك.

أما بالنسبة لبداية الألفية الثالثة فنلاحظ أن الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات أثر في زيادة وتيرة اللجوء إلى الاستيراد.

3-2) فشل السياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي:

إن عمليات الإصلاح الزراعي التي اعتمدتها الجزائر ومختلف السياسات الزراعية وانطلاقا من الإحصائيات المذكورة في الفقرة السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في محاولة النهوض بالقطاع الزراعي وتنميته للاضطلاع بمهمة تلبية الحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان وتقليص التبعية الغذائية للخارج خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية والضرورية كالحبوب والألبان والزيوت ويرجع ذلك إلى أسباب عدة:

– سوء إدارة القطاع الزراعي:

تعتبر طريقة استغلال المستثمرات الفلاحية عن طريق مجموعة أفراد يفتقرون عموما إلى أدنى المتطلبات الحديثة في تسيير المشاريع الزراعية سواء من الناحية الإدارية أو التقنية بسبب محدودية مستواهم التعليمي والتكويني، وبالتالي التقليل من إمكانية الاستفادة من المزايا التكنولوجية والتسييرية المتوفرة في الدول المتقدمة، هذا القصور يولد لدى هذه المستثمرات عدم القابلية المطلوبة في التعامل الايجابي مع السياسات الزراعية الموضوعة وبالتالي يقلل من إمكانية تحقيق أهدافها.

– إعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي على المردودية الاقتصادية:

عمدت الجزائر منذ استقلالها وفي ظل نظام التسيير الاشتراكي للوحدة الاقتصادية على مراعاة الدور الاجتماعي لهذه الوحدات حتى ولو على حساب المردودية الاقتصادية، ويتجسد ذلك مثلا من أن المزرعة توظف عدد من العمال يفوق احتياجاتها وهذا بدافع محاربة البطالة وضمان استهلاك ذاتي لهم من محاصيل هذه المزرعة وكل عجز من منظور مالي تتكفل بتغطيته الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. لكن بعد اعتماد استقلالية المزارع وخروج الخزينة العمومية عن الدائرة التمويلية وإنشاء بيئة تنافسية بين الوحدات الاقتصادية الأمر الذي وضع المستفيدين من المزارع أمام خيار المردودية أو الإفلاس.

– عدم كفاية الأخصائيين:

إن كل سياسة زراعية، إنتاجية كانت أو سعرية أو غيرها تتطلب قدرا كافيا من الكفاءة الإدارية والتقنية والتنظيمية أو حتى المعلوماتية لضمان أداء كل طرف معني بالسياسة الزراعية، فمثلا تحقيق المكننة في المزرعة لا يكفي وحده لزيادة مردودية الأرض ما لم يكن مصحوبا بخبراء وتقنيين يضمنون أداء هذه الآلات على الوجه المطلوب ويقومون بعمليات الصيانة والإصلاحات اللازمة في وقت الحاجة.

– ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفه ضرورة إستراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة أساسية.
لقد بذلت الجزائر جهود لا يستهان بها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك نتيجة عوامل عدّة أهمها:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية عموما؛
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وتحديد أولوياتها؛
- وعدم استقرار السياسات الزراعية.

– ضآلة الاستثمارات في القطاع الزراعي:

إن طبيعة المستثمرات الزراعية في الجزائر من صغر حجمها وملكيتها الأصلية للدولة بالإضافة إلى تعدد أفراد المستثمرة وصعوبة الحصول على القروض طويلة الأجل في كثير من الأحيان كلها عوامل لا تحفز على زيادة الاستمارات حيث دلت التجارب في الدول المتقدمة أن توحيد الملكية العقارية للأرض وتركيزها كانا محفزين هامين للمالك في التفكير في توسيع استثماراته الزراعية خاصة في ظل بيئة تمويلية (بنوك ومؤسسات قرض وتأمينية (شركات تأمين) مساعدة ومرنة في تعاملاتها مع الفلاحين، وهذا ما تفتقده البيئة الجزائرية حيث نلاحظ تحفظا كبير وبيروقراطية معرقلة من طرف البنوك في التعامل مع المشاريع الاستثمارية الكبرى.

– وضعف أداء السياسات التسويقية:

رغم الأهمية التي أولتها الجزائر إلى السياسة التسويقية إلا أنها لم تحقق عموما الأهداف المرجوة منها والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع؛
- نقص العناية اللازمة بمعايير ومواصفات الجودة؛
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية؛
- ونقص الكوادر المختصة في التسويق الزراعي.

خاتمة:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة لأي دولة بمجموعة من العوامل الأساسية لعل أهمها توفر الموارد الطبيعية وتنوعها، وفرة اليد العاملة بالإضافة إلى الموارد المالية الضرورية، هذه العوامل تتفاعل فيما بينها في إطار سياسات زراعية محددة ومضبوطة، ويتحدد الأداء الاقتصادي للسياسات الزراعية الموضوعة بما تحققه من نتائج ايجابية في زيادة مستوى الناتج الزراعي وتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع.

إن المتتبع لتطور واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال يلاحظ أن البلد ما زال يعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج، حيث وبالرغم من توفر العوامل الرئيسية لبعث تنمية زراعية رائدة إلا أن الجزائر مازالت تستورد كميات كبيرة من احتياجاتها الغذائية خاصة الرئيسية ذات البعد السيادي والاستراتيجي، وبالتالي يمكن الإقرار بأن السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر سواء قبل الإصلاحات أو بعدها لم تحقق الأهداف المرجوة منها عموما للأسباب المذكورة في الفقرة الأخيرة من هذا البحث، لكن الملفت للانتباه أنه انطلاقا من بداية الألفية الثالثة وفي إطار البرامج التنموية الشاملة التي باشرتها الجزائر والتي مست القطاع الزراعي وعالم الريف بدأت تعطي بعض الثمار الملموسة ويتجلى ذلك من خلال حجم ونوعية الاستمارات المخصصة للقطاع الزراعي بالإضافة إلى الأغلفة المالية المرصودة وكذا القوانين والتشريعات المدعمة لهذا المنحى والتي مست هيئات وقطاعات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع، ويبقى التفاؤل حول المخطط الخماسي الثاني (2010–2014) وما ينطوي عليه من رهانات طموحة في تنمية القطاع الزراعي الجزائري وتطويره إذا ما تم تفعيله في إطار سياسات زراعية مضبوطة ومرنة تأخذ في الحسبان المستجدات على مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني أو حتى على مستوى الأسواق الخارجية.

من التوصيات التي يمكن أن نقدمها:

- الابتعاد عن الاعتماد الشبه كلي (خاصة بالنسبة للحبوب) على الأمطار في الري والتي تتميز بالتذبذب؛
- مواجهة تدني إنتاجية الحبوب بالابتعاد عن الطرق التقليدية البسيطة في الاستغلال؛
- توسيع المساحة المخصصة للحبوب؛
- طبيعة الملكية يمكن ان تكون عاملا مساهما في القضاء على التبعية الغذائية؛
- والاستفادة من سياسة الانفتاح التجاري خاصة بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (تقليص التعريفة الجمركية عن الواردات).

الهوامش والمراجع:

1 سالم توفيق النجفي، «الأمن الغذائي العربي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة»، مجلة "دارسات إستراتيجية"، ط. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، العدد 20، 1998، ص 36.
2 قدي عبد المجيد، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثانية)، الجزائر، 2005، ص 29.
3 أحمد أبو اليزيد الرسول، «السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة»، ط. مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2004، ص 44.
4 محمد نجوم، «السياسات الزراعية بين أزمات الواقع والتخطيط الاستراتيجي لمستقبل من الازمات!!»، 2010/12/20،
http://ar.bisan.org/content/
5 عامر عامر أحمد، «محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر»، مجلة "الباحث"، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 08، 2010. ص ص 25-36.
6 إسلام محمد السيد، «مفهوم الأمن الغذائي العربي»، الحوار المتمدن، العدد 3682، 29/03/2012،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=301115
7 مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، 13-17 نوفمبر1996،
http:www.fao.org/docrep
8 وثيقة للبنك الدولي، 2009.
9 عياش خديجة، «سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000--2007)»، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (تخصص التنظيم السياسي والإداري)، 2011، ص 94.
10 إسلام محمد السيد، مرجع سابق.
11 مقال، «أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي»، 2011/09/10،
http://www.startimes.com/?t=29088446
12 إسلام محمد السيد، مرجع سابق.
13 عزاوي عمر، «إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 34.
14 أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص ص 52-57
15 غربي فوزية، «الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 134.
16 عزاوي عمر، مرجع سابق، ص 160.
17 رابح زبيري، «الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1996، ص 91.
18 رابح زبيري، مرجع سابق، ص ص 42-41.
19 عياش خديجة، مرجع سابق.، ص 117.
20 بسعود عمر، مرجع سابق.
21 عياش خديجة، مرجع سابق، ص 74.
22 رابح زبيري، مرجع سابق، ص 103.

23 القانون 89-12 المتعلق بالأسعار الصادر في 1989/07/05.
24 عامر عامر أحمد، مرجع سابق.
25 خلف بن سليمان بن صالح النمري، قضايا الجذب السياحي والاستثمار»، ندوة حول «**التنمية الريفية** بمنطقة الباحة» محافظة المندق السعودية، 2009/08/12.
26 عياش خديجة، مرجع سابق، ص 4.
27 بسعود عمر، «الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)»، ترجمة شرشار عبد القادر، مجلة "انسانيات" (المجلة الجزائرية للانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (كراسك-Crasc)، وهران، العدد 22، 2003، ص ص 9-38.